أوسلو ومعارضون من داخلها

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

خلال الأيام القليلة الماضية، كتب الفلسطينيون وقالوا كلاما كثيرا عبر وسائل التواصل، عن اتفاق إعلان المبادئ، المسمّى اصطلاحا "أوسلو".

على قدر ما يحرص الكاتب على تحاشي الإشارة إلى نفسه، إلا أنني مضطر للقول، بأن من عارضوا ذلك الاتفاق الذي فشل تماما، قد فعلوا ذلك أولاً من مواقع بعيدة عن دائرة الضالعين فيها، وربما لم يكن بعض هؤلاء سيعارضها، لو كان في داخل الدائرة. وثانيا إن الغالبية العظمى من المعارضين، عارضوها شفاهة، لكن كاتب هذه السطور، كان واحدا ممن عارضوا قبل توقيع الاتفاق وبعده، بينما هو في داخل دائرة الضالعين فيها. لم يعارض شفاهة وإنما بالكتابة الدائمة في جريدة عربية دولية، وسخّر قلمه لهجاء أوسلو ومن تسبّبوا فيها وأولهم محمود عباس بالاسم والعنوان. فقد تدخّل أيامها، عدد من الأصدقاء، بطلب منه، لكي يخفي الكاتب عنه، وكان جوابه إن المسألة ليست شخصية.

وفي الحقيقة، دفع العبد لله ثمن موقفه، بمنعه من العودة لخمس سنوات إلى مسقط رأسه في غزة، بعد تأسيس السلطة. ولولا علاقة خاصة ومميزة بالزعيم الراحل ياسر عرفات، لكانت منظومة أوسلو التي تأسست في داخل منظمة التحرير قد حكمت عليه –وهو آنذاك بدرجة سفير– بعدم الجدارة في تمثيل السياسة الفلسطينية الرسمية، دبلوماسيا. وللأمانة لم يكن ياسر عرفات مسرورا ومتفائلا بأوسلو، وإن تظاهر بغير ذلك لكي لا يحبط الناس. والفلسطينيون يعرفون الظروف العربية والدولية التي دفعته إليها، فقد كان الرجل، بينه وبين نفسه، يخوض معركة حياة أو موت!

اليوم بعض الذين تهلّلوا بأوسلو، أو استفادوا منها، أو تحكّموا بالرقاب عن طريقها، أصبحوا يعارضونها أو يتعففون عنها ويعتبرونها أصل الخراب. وهؤلاء هم المعنيون في هذه السطور، والحديث حصرا عن غزة، وعن الذين يحكمونها!

فلم ينتبه هؤلاء، إلى أنّ سيطرتهم على السلطة، لن تصل بهم إلى نتيجة سوى الإساءة لأنفسهم وللناس ولمنهجية العمل الإسلامي برمّته. وليس هذا الحكم من عندنا، وإنما تعبّر عنه الأجوبة الموضوعية عن بعض الأسئلة الفارقة: لماذا ارتضوا السعي إلى الاستيلاء على سلطة أوسلو طالما يعرفون أنها خراب؟

أوسلو ليست سياقا لحركة تحرر ثورية، وبالتالي فإن سلطتها ليست كذلك. هي بحكم صيغتها يراد لها من الجانب الفلسطيني، أن تحبو في اتجاه الشرعية الدستورية. أما إسرائيل، من جانبها، فقد كان هدفها إدخال حركة التحرر الفلسطينية إلى القفص هي وقاعدتها الاجتماعية

وإن افترضنا أنهم فعلوا ذلك لكي يقاوموا، ولكي يُفشلوا تسوية هزيلة؛ فما هو وجه الشبه، بين المقاومة والسلطة التي استحوذوا عليها وهم يعرفون معادلاتها وضروراتها ويدركون أن من اشتغلوا على صياغتها تعمّدوا توثيق الربط بين الاحتلال، وكل غرزة في هذه السلطة: الماء والخبز والكهرباء والمصارف وبطاقات الهوية وجوازات السفر وتسجيل المواليد والطبابة والدواء وخطوط الهاتف وخدمة الإنترنت، وسائر احتياجات البشر.

ويعرفون أيضا، أن صورة هرتزل، وليس الشيخ المودودي، هي المرسومة على الورقة النقدية، وأن هذه الورقة ستصبح براهين رزق تتبسم لها الشفاه، لأنها هي الدراهم المتداولة، ويعرفون أن "الفكة" في الأعياد، لن تتوافر دون مدد القطع المعدنية العبرية؟ وهل ظنّوا أنهم قادرون على توفير البدائل للناس، بينما هم يعرفون ظروف الإقليم؟ وما هو شأن المقاوم، بمسؤوليات سلطة يتركز جوهر وظيفتها، في ألاّ تنقطع عن الناس مقومات الحياة؟ ألم يسألوا أنفسهم، قبل أن يصبحوا سلطة في غزة، كيف ستتوالى الأجيال وتحمل الفكرة الفلسطينية، جيلا بعد جيل، عندما يصبح الناس أحياء كالموتى؟ بل ما هو شأنهم بأماني الحياة، إن كان شعارهم التعبوي، هو "الموت في سبيل الله أسمى أمانينا"؟

صحيح إن كل طيف حر في صياغة أمانيه وشعاراته، لكن الكيانات، لا تقوم على هكذا شعارات، ثم إن المتطلبات التعبوية للفرق والجيوش والمجموعات الفدائية، تختلف عن المتطلبات المادية للمجتمعات والشعوب؟

نحن هنا، لا نتطرّق إلى منهجية حكم حماس في غزة، وما ظهر من ممارسات حوّلت حياة الناس إلى جحيم، لكي يظل "الإخوان" المستريحون في الخارج البعيد، يباهون بغزة التي تنام وتقوم على الموت والفقر وهواجس الرحيل!

ليس مطلوبا من حماس وغيرها ألاّ تقاوم، ولا حتى أن تتنبه لضرورة تعيين الفارق بين متطلبات الهجوم وحساباته، ومتطلبات الدفاع وضروراته. المطلوب هو أن تشرح لنا كيف تجتمع السلطة مع المقاومة. الأولى تتوخّى مناخات مواتية لأداء وظيفتها، والثانية تتطلّب مناخات من شأنها إحباط مقاصد الأولى.

هذا الكلام كتبنا عنه كثيرا، وتناولناه حتى بلغة الفقه القانوني. الشعوب تختار لنفسها شرعية واحدة تلتزم محدداتها. إمّا شرعية دستورية تضبط إيقاع الحياة والتنمية والعدالة وتحمل ملف القضية سياسيا، وإمّا شرعية ثورية، حسب تسميتها في توصيف حركات التحرر، تتطلّب طرد المستعمر بوسائل وخطط قتالية تستنزفه ولا تستنزف المجتمع، ولا حتى المقاتلين. الأولى ظاهرة قانونية، والثانية ظاهرة تاريخية.

أوسلو ليست سياقا لحركة تحرر ثورية، وبالتالي فإن سلطتها ليست كذلك. هي بحكم صيغتها يُراد لها من الجانب الفلسطيني، أن تحبو في اتجاه الشرعية الدستورية. أما إسرائيل، من جانبها، فقد كان هدفها إدخال حركة التحرر الفلسطينية إلى القفص هي وقاعدتها الاجتماعية. وأوسلو منذ البداية، لا تصلح لأن يمتطيها صاحب مشروع حركة مقاومة مسلّحة. وعندما يقع المقاوم في الغواية يرتسم الكاريكاتير: شباب على الثغور، ورجل من قطر، يتفق مع نتنياهو على المرور حاملا الحقيبة لتوزيع المخصّصات المالية عليهم!

لقد راودتني النفس الأمّارة بالسوء، للإعلان، نكاية، عن تأييد أوسلو بأثر رجعي. لكن النكاية ليست عاطفة نبيلة. ثم إنني أتحاشى غضب وعتب شاب أشقر طويل، أوقفته بالراية السوداء، على باب سفارة فلسطين في الجزائر، في يوم التوقيع على أوسلو. إنه في وجداني، يمثّل كل الذين أحسوا بالظلم من صيغة أوسلو. لكن العقل الداعي إلى الحكمة، صدّ النفس الأمّارة بالسوء، فاستجابت لندائه. فلم، ولن يكون، في أوسلو ما يشجع على تأييدها، لأنها فتحت بطن الفلسطينيين، وبعثرت أمعاءهم، وسخرت ممن عارضوها ثم أوقعتهم في غواية سلطتها، ليتولوا هم بأنفسهم تصنيع المثال الذي يجعل الناس تترحم على أيام احتلال إسرائيل المباشر. فقد رأتهم تل أبيب يفعلون ذلك من داخل أوسلو، ويثيرون الشفقة على حالهم، كلما تحدثوا عن خروقات "العدو لما تمّ الاتفاق عليه" بخصوص المعابر المفتوحة ومساحات الصيد وحصص الكهرباء والشاحنات!

إن لوظيفة السلطة ناسها. فقد كان الفلسطينيون يأملون من حماس، أن تكون سندا لهم في معادلات السياسة الداخلية، ولهذا رجّحوا كفّتها في انتخابات يناير 2006 لكي لا يجرؤ أحد على إطاحة العدالة، ولكي يظفروا بسلطة رشيدة وموحدة، تلتزم الوثيقة الدستورية والقانون، دون أن يتحمّلوا أوزار أيّ شكل من التسوية!

رئيس أسرع من الإعلاميين والسياسيين، فلماذا ترتبك مصر

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

كان من الممكن أن تكون سرعة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مفيدة للأحزاب ووسائل الإعلام، لو أنّ القائمين عليها فهموا بدقة الإشارات التي تنطوي عليها رسائله السياسية التي يبثها في كل مؤتمر يعقده للشباب.

فقد انتهى المؤتمر الثامن السبت، والذي عقد ليوم واحد فقط، وترك خلفه أسئلة محيرة كثيرة حول عدم توافي الرئيس عن الحوار المباشر مع الناس دون وسيط، وحاجته للتصدي بنفسه لفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي أطلقها مؤخرا رجل أعمال وفنان مغمور يقيم في إسبانيا، طالته شخصيا والمؤسسة العسكرية بانتقادات واتهامات عدة تمسّ عصب الدولة.

كشف التفاعل الشعبي مع الفيديوهات واستثمار جماعة الإخوان لها عن حالة فراغ شديدة يعاني منها الإعلام، وفضحت عجز أكثر من مئة حزب في مصر عن مواجهتها، حتى قرّر الرئيس السيسي الحديث من خلال استدعاء مؤتمر الشباب على عجل والرد عليها وتفنيدها، وهو ما لم يكن يتوقّعه من اعتقدوا أن أيّ رد من قبل الرئيس يبدو كأنه نزول إلى مستوى أقل.

لم يعبأ الرئيس المصري بهذه التحذيرات على حدّ قوله، وقرر خوض المواجهة من على منصة مؤتمر الشباب. وبصرف النظر عن نسبة النجاح التي حققها خطابه المليء بعناوين في قضايا حيوية، فهو أكد محورية القرار والفعل والتصرّف في مؤسسة الرئاسة، وأنّ الجميع عاجزون أو مكبّلون، ولا يستطيعون القبض على زمام المبادرة بأنفسهم، كأن هناك تعليمات محدّدة تمنعهم من التطرّق لأيّ قضية محورية ومهما بلغت أهميتها.

ربما تكون هناك قيود من صنع أجهزة الدولة، وقد تكون هناك قيود أشدّ يفرضها الإعلاميون والسياسيون على أنفسهم كنوع من التنصّل غير المباشر من المسؤولية، أو عدم الرغبة في ما يعتبر اجتهاد في حكم المجازفة التي قد تُلحق أذى بصاحبها. ففي ظل الغموض الذي يكتنف التعامل مع كثير من الملفات وإسناد إدارتها لبعض الأجهزة الأمنية، يجد بعض المسؤولين في دوائر مختلفة راحتهم في الاختفاء، إلى حين تصل إليهم إشارات توحي بالتحرك.

تمثل هذه المسألة معضلة كبيرة، أدت إلى عجز فاضح في كثير من دواليب الدولة الرسمية والخاصة. ففي الوقت الذي يسير فيه الرئيس السيسي بثقة في مشروعاته التنموية، ويرد على جميع الأسئلة التي تُعرض عليه مهما بلغت درجة حساسيتها، تختفي هذه الردود من على ألسنة الأجهزة المنوط بها القيام بهذا الدور من أحزاب ووسائل إعلام.

شخّص الرئيس المصري الداء في الناحيتين أكثر من مرة، في مؤتمرات شباب وغيرها، وأكد أنه فاقد الثقة فيهما، ومع ذلك لم تتحرّك الأجهزة المعنية لتصويب الدفّة. ويكفي أنه عندما يريد توصيل رسائل بعينها يستدعي الندوات والمؤتمرات ولا يلجأ إلى الإعلام مثل كل الرؤساء. فالرجل لم يُجْر حوارا مع أيّ صحيفة مصرية منذ ثلاثة أعوام، باستثناء مداخلات نادرة مع بعض البرامج التلفزيونية الجذابة.

لا أعتقد أن ثمّة شخصا يرغب في القيام بجميع الأدوار بنفسه، ولا أنّ هناك تعليمات رئاسية بمنع أي صوت معارض موضوعي من توجيه أيّ انتقادات. لكن أعتقد أنّ شكوك بعض أجهزة الدولة وانزعاجها من فتح النوافذ والأبواب قد يؤدّي إلى سيناريو شبيه بسيناريو 25 يناير 2011، حيث سقطت الكثير من أجهزة الدولة وكادت البلاد تدخل في فوضى تؤدّي بها إلى الانهيار.

وقتها كانت وسائل الإعلام رأس الحربة التي لعبت الدور المؤثر في هدم جدران نظام حسني مبارك. وعندما التقيت مسؤولا سياسيا كبيرا وسألني عن حال الإعلام مؤخرا، قلت له "الكل يشكو من التضييق المبالغ فيه وأضراره على صورة الدولة"، جاء ردّه مختصرا ومعبّرا عن الحالة المصرية، واستخدم المثل الشعبي "من يلسع من الشوربة ينفخ في الزبادي"، وهي إشارة على المبالغة، فمن تحرقه سخونة المياه يلجأ لتبريد البارد، خوفا من الوقوع في خطأ.

يحمل المثل الشعبي العديد من المعاني السياسية والدلالات الأمنية في مصر. فأجهزة الدولة تتصرف ولا تنتظر حدوث واقعة خطيرة في البلاد، وتلجأ إلى أدوات مثل الإنذار المبكر لتنزع كل الوسائل التي تؤدّي إلى اختمار فكرة يمكن أن تتضخم وتجد من يلتفون حولها ويسعون إلى تطبيقها. ولدى هذه الأجهزة رؤية راسخة أن أي صوت معارض بالضرورة أن يكون إخوانيا، وإن لم يكن كذلك فعلى الأقل يصبّ في مصلحتهم.

قادت هذه المعادلة إلى إخصاء الأحزاب وهجرة وانزواء الكثير من العقول السياسية، وعندما تكون هناك حاجة إليها للتصدي لأيّ خطر داهم لا تستطيع القيام بدورها، وتتهم بأنها عاجزة ومتقاعسة، ولا أحد يسأل عن سبب فقدان الثقة فيها، والدوافع التي أفضت إلى وضعها في الثلاجة، لأن غالبية المخلوقات السياسية الجديدة تبدو مصطنعة ومعلّبة، وتتصوّر أنّ صمتها أو مدحها لما يجري من دون تقديم حيثيات مقنعة كفيل لتحصل على بعض المكاسب.

يخطئ هؤلاء، وتخطئ أجهزة أي دولة ترى أن تدجين القوى السياسية يمكن أن يكون صمّام أمان للحكم. وقد يكون العكس، لأن ذلك يمنح المعارضة فرصة اللجوء إلى وسائل مختلفة يصعب السيطرة عليها، في زمن أصبح رجل أعمال وفنان متواضع مثل محمد علي يبث فيديوهات من إسبانيا يحظى بشعبية جارفة لم يحلم بها من خلال الفن، بل حوله البعض إلى بطل سياسي، وتلاشت آلة الأحزاب أمام جهاز موبايل صغير قد يكون سببا في تحريك المياه السياسية الراكدة في مصر، ويشجع المزيد من الأشخاص على تكرار تجربة أثبتت فعاليتها.

كشفت إجابات السيسي في قضايا متنوعة بمؤتمر الشباب عن انعدام الأطر الفكرية والتنظيمية لجيل مصري صاعد يتحرك بمحركات لها سرعة أكبر من السياسيين، يحتاج إلى بيئة محلية ناضجة تستوعب قدراته ومواهبه المختلفة، بدلا من اللجوء إلى حواضن تكنولوجية تمكّنه من فعل كل شيء في أيّ زمان ومكان.

جرى تشخيص مشاكل الإعلام على لسان السيسي دون التطرّق إليها مباشرة. ولذلك ينتظر هذا الفضاء هزة كبيرة تفيقه من غفوته وتُنهي تراجع مصداقيته، لأن طول مدة الغياب عن تقديم مضمون مهني محترم منح الفرصة للخصوم للتفوّق وتوجيه ضربات موجعة لمؤسسات مركزية في الدولة، ومن الصعوبة مجابهة هؤلاء من دون توفير الأجواء المناسبة التي توقف التردد والارتباك وتفتح المجال لتخفيف عملي في القيود.

واجهت مصر تحديات أمنية في فترات عصيبة، ونجحت في التغلب عليها وتحقيق قدر وافر من الهدوء والاستقرار. وعليها أن تستعد لمرحلة الانطلاق التي تتواءم مع المشروعات والتطلّعات الإستراتيجية التي يشير إليها دوما الرئيس المصري. وعدم الإقدام على خطوات كبيرة في مجال الإصلاح سوف يفرمل أي طموحات مستقبلية تناسب القدرات المصرية.

تتغيّر أمور كثيرة في دول مجاورة. ولم تجد الشعوب روحها في التجربة المصرية الناجحة في مكافحة الإرهاب، على الرغم من أهميتها الإقليمية في الحدّ من تنامي نفوذ المتطرّفين، ووجدوا أنفسهم أمام نموذج يرفضون تكراره، لمجرد أنّ هناك عجزا فاضحا في الحياة السياسية، وخمولا واضحا في أداء وسائل الإعلام لمهامها الوطنية. وهو ما يؤكد أنّ العالم يركّز على الخصال السلبية ليتحاشى الانزلاق فيها، ويقتبس الصفات الإيجابية ليعيد إنتاجها بالطريقة التي تتناسب مع بيئته المحلية.

قدّمت تجارب تونس والسودان والجزائر جانبا من هذه المضامين، وأكدت الشعوب أنّ الإصلاحات السياسية والحرية الإعلامية، من الأسلحة المهمة للدفاع عن الأمن القومي للدولة، وليس لهدمه. ومصر تنتظر خطوة كبيرة تعيد إليها العافية في المضمار الحضاري.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk